السياسة السوفياتية في الشرق الأوسط

محمد شهير العبسة

تشهد السياسة الخارجية السوفياتية عاصفة من التحوّلات تتخطّى إعادة ترتيب الأولويات إلى احداث تغيير جذري في الاهداف، والوسائل أيضاً. وادارة ميخائيل غورباتشيوف، المنغمسة في معالجة آثار فتح «صندوق» القوميات ومواجهة عواقب التغيّرات الاستراتيجية في اوروبا الشرقية، تمارس دبلوماسية أكثر نشاطاً وأقل مجابهة وذات محتوى عالٍ من البراغماتية. وتتضح هذه البراغماتية في سبل تسوية النزاعات الاقليمية، وتتجلّى في منطقة الشرق الاوسط التي شهدت أربعة عقود، كان التأييد السوفياتي للعرب خلالها يؤخذ كقضية مسلّم بها.

غرض هذه الدراسة تحديد جوانب التغيّر في السياسة السوفياتية المتصلة بالعلاقات مع دول المنطقة، ومفاهيم التسوية، والقضايا المتفرّعة عنها، وصولاً الى التحدّث عن الاهداف التي تتوخّى الدبلوماسية السوفياتية تحقيقها، في ضوء هذه المتغيّرات.

ان تاريخ العلاقات السوفياتية ـ الشرق أوسطية هو تاريخ الخيبة؛ خيبة ناجمة، أحياناً، عن سوء التوقيت، وناجمة، في أحايين أخرى، عن التجريبية التي طبعت وسائل ومحاولات الدخول السوفياتي الى المنطقة. وكثيراً ما أدّى القيام بالمبادرات، أو الامتناع عنها، الى الكوارث ذاتها.

لقد كان التوجّه نحو الشرق الاوسط هو الخيار الثاني لدى لينين، بعد ان فشل خياره الأول، وهو اشعال ثورة تغيير الاوضاع في اوروبا. واستخدم ستالين كل السبل التي تؤدي الى مدّ نفوذه الى هذه المنطقة من العالم: مطالب اقليمية ودعم الاقليات ودعم الاحزاب، وأخيراً دعم اسرائيل. لكن كل هذه السبل أدّت الى طريق مسدود[١].

حفل العام ١٩٥٥ بالعديد من المغريات التي شجّعت الاتحاد السوفياتي على محاولة «خطب ودّ» دول الشرق الاوسط. ففي شباط (فبراير) من ذلك العام، أُعلن عن قيام «حلف بغداد»، ممّا وضع مصر عبدالناصر والسعودية وسوريا في موقع المعارض للحكومة العراقية. وازاء مماطلة الولايات المتحدة الاميركية، لم يجد الرئيس جمال عبدالناصر سبيلاً سوى التوجّه نحو الاتحاد السوفياتي، للحصول على اسلحة يتطلبها تصاعد حدّة المواجهة مع اسرائيل. وهكذا أُعلن، في ٢٧ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٥، عن توقيع اتفاقية بين مصر وتشيكوسلوفاكيا[٢].

يمكن اعتبار هذه الصفقة تاريخ الدخول الرسمي للاتحاد السوفياتي الى المنطقة. فاستناداً الى المبدأ الذي أعلنه عبدالناصر: «نحن نشتري سلاحاً وليس أفكاراً»، انضمّت بلدان أخرى الى الركب: سوريا في العام ١٩٥٥، واليمن اعتباراً من سنة ١٩٥٧، والعراق والجزائر وليبيا والسودان والاردن في العقود اللاحقة.